ملخص البحث: الأسس المنهجية الحاكمة للمقاربات الشرعية في المجال السياسي

ظل المنهج التقليدي للمقاربات الشرعية في المجال السياسي منهجاً ثنائياً، يستند إلى الجمع بين قراءتي النص والواقع، ولكن احتشاد القاموس السياسي بمفاهيم غربية ذات سلطة معرفية وسياسية مؤثرة، قد دفع بعض الباحثين إلى الاستئناس بتلك المفاهيم الغربية؛ لتشكيل بُعدٍ منهجيٍ ثالثٍ؛ يعينهم في تفعيل مقارباتهم الشرعية-السياسية، وجعلها مواكبة لمتطلبات العصر.

وعند هذا المنعطف برزت أهمية تحليل المفاهيم السياسية الإسلامية القائمة على قراءتي النص والواقع، وتفكيكها لمعرفة مواطن قوتها وضعفها، وإمكانية إعادة تركيبها المعرفي لتكون مواكبة لمستجدات الحاضر وتحدياته. غير أن قضية المواكبة قد أفرزت إرباكاً معرفياً آخر؛ لأن بعض المقاربات الشرعية في المجال السياسي قد مالت لاستعارة بعض المفاهيم الغربية، بحجة تماثلها الظاهري، دون النظر في خصوصياتها المعرفية ودوافعها المقصدية، ونتج عن ذلك خلط في استخدام بعض المفاهيم السياسية، التي تُعبِّر

عن مضمون واحد في ظاهرها، ولكنها مختلفة في جوهرها المعرفي ومقصدها السياسي.

ويبدو أن هذا التعاطي غير المنهجي قد جعل بعض المفاهيم المفتاحية والمقاربات الشرعية في المجال السياسي أشبه بأن تكون مسخاً لنظائرها الغربية؛ لأنها لم تقم على تراكم معرفي في حواضنها الفلسفية، أو تحليل موضوعي يربط بين النص الثابت والممارسة الإنسانية المتغيرة. ونتيجة لذلك ظهرت بعض الدراسات الأكاديمية التي حاولت أن تضع أُسساً حاكمة للمقاربات الشرعية في المجالات المعرفية المتعددة، ومن ضمنها المجال السياسي. ونذكر منها على سبيل المثال الدراسة الموسومة بـ "بناء المفاهيم: دراسة معرفية تطبيقية" والتي أعدَّها نخبة من الباحثين في أسلمة المعرفة؛ وكذلك دراسة زميلهم لؤي صافي، "العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية".

وإلى جانب هذه الدراسات توجد أدبيات ناقدة لها من واقع فهم معرفي مغاير لمفهوم الدولة في الإسلام، ونذكر منها: دراسة موسى محمد الباشا: "الدولة الدينية الإسلامية في النظرية والتطبيق"؛ وعبد اللّه أحمد النعيم: "الإسلام وعلمانية الدولة". وقد سبق هذه الدراسات جدل

معرفي كثيف عن ماهية الخلافة الإسلامية ووظيفتها العامَّة في النصف الأول من القرن العشرين؛ ومثَّل الشق الأول لهذا الجدل السياسي كمال أتاتورك الذي ألغى الخلافة العثمانية، مستنداً إلى منشور أصدره علماء استانبول؛ وناصره الشيخ علي عبد الرازق في كتابه: "الإسلام وأصول الحكم"؛ ومثَّل الشق الآخر الشيخ محمد رشيد رضا في مقالات الخلافة التي نشرها مسلسلة في مجلة المنار، وكذلك الشيخ محمد طاهر بن عاشر، الذي فنَّد دعاوي الشيخ علي عبد الرازق في رسالة بعنوان: "نقد علمي: كتاب الإسلام وأصول الحكم".

تحاول هذه الورقة أن تعرض الأسس المنهجية الحاكمة للمقاربات الشرعية في المجال السياسي، بدءاً بالمنهج التقليدي القائم على الجمع بين قراءتي النص الثابت والواقع المتحرك، الذي رسم الإطار العام للأدبيات السلطانية، الواصفة لماهية نظام الحكم ودوره والوظيفي في دار الإسلام. ونعقب ذلك بمناقشة نقدية للأسس المنهجية التي حددت مسارات الجدل الفكري عن الشرعية السياسية للخلافة العثمانية في النصف الأول من القرن العشرين. وأخيراً، نحلل الأسس المنهجية التي استندت إليها مقاربات الأسلمة بشأن النظرية العامة للدولة الإسلامية، وطبيعة المفاهيم السياسية الناظمة لبنائها الهيكلي ودورها الوظيفي، كما نتطرق في الوقت نفسه إلى

الأسس المنهجية التي وظّفتها بعض المقاربات العلمانية والتقليدية، الناقدة لمفهوم الدولة الإسلامية من واقع استثمارها لأدبيات التراث الإسلامي والتجارب المصاحبة له.